الاستقراء في الفكر اللغوي

Induction into linguistic thought

د. سالمةصالح محمد العمامي
dr. Salma saleh Mohamed alamamy
كلية الاداب – جامعة طبرق
salmanoor848@gmail.com

ملخص:

يسبق الاستقراء التنظير العلمي كونه يقدم مؤشرا واضحا عن الظاهرة التي يلزمها الاستقراء ويرتبط بها، ويوثر الاستقراء الصحيح في الوصول لمخرجات أكثر دقة ونجاعة..

ومع تطور العلوم وتبلورها لدى العرب والمسلمين قام اللغويون بوضع أسس علوم اللغة العربية واعتمدوا في ذلك على منهج شبيه بالاستقراء العلمي كونه يرصد الظاهرات طبقا لما تقدمه البيئات اللغوية التي سعى اللغوين لرسم حدودها ، كما أبانوا عن السبل التي أمكنت من تتبع الظاهرة اللغوية لغاية وضع الأسس والقواعد والأحكام المنظمة لتلك العلوم.

والاستقراء في اللغة أظهر ممارسة تأصيلية وأكثر وعيا عند اللغويين العرب حيث نهج به اللغويون سبيلا محددا واضح المنهج والمعالم لرصد اللغة والتقعيد وفقا لذلك الاستقراء.

كلمات مفتاحية:

الاستقراء، اللغويون، النحاة، البيئة اللغوية، الظاهرة، الأحكام.

Abstract:

Induction is preceded by scientific theorizing in that it provides a clear indication of the phenomenon that needs induction and is related to it, and the correct extrapolation influences the achievement of more accurate and effective outputs.

With the development of sciences and their crystallization among Arabs and Muslims, linguists laid the foundations of the sciences of the Arabic language and relied in this on an approach similar to scientific induction, as it monitors phenomena according to what is presented by the linguistic environments that linguists sought to draw their boundaries, and they also showed the ways that enabled the linguistic phenomenon to be traced to laying foundations and rules And the provisions governing those sciences.

The extrapolation in the language showed an authentic and more conscious practice of the Arab linguists, whereby the linguists adopted a specific, clear method and parameters for monitoring the language and constraining accordingly.

Keywords: induction, linguists, Grammarians, The linguistic environment , phenomenon, Provisions.

1. مقدمة:

انتهج اللغويون الاستقراء طريقا لرصد الظاهرة اللغوية ثم يأتي بعد ذلك وضع الحدود والأحكام المنظمة للغة المرصودة فيما يمكن أن يسمى بفكر لغوي محدد السمات ومقنن المظاهر.

حيث انتقلت اللغة عن طريقه من مرحلة الظاهرة الاجتماعية إلى الظاهرة العلمية التي تنتظم وفق منظومة معلومة القواعد والأسس؛ لهذا فإن الاستقراء مؤثر في اللغة مهما كانت الظروف التي أحاطت باللغة حين ذاك.

استعمل اللغويون الاستقراء وسيلة لجمع اللغة العربيّة في العصور الإسلامية الأولى وقاموا ، بتحديد البيئات اللغوية الصالحة لهذا الاستقراء فيما اصطلح عليه بالحد المكاني والزماني لجمع اللغة، ثم قاموا على إثر هذا الجمع بوضع أسس انطلقوا منها لوصف الظاهرة اللغوية العربيّة،

وتقوم إشكالية هذه الورقة على:

1. هل الاستقراء اللغوي عند اللغويين يقوم على الأسس التي لدى المناطقة.
2. هل كان الاستقراء اللغوي تاما أو ناقصا.
3. هل استمر الاستقراء اللغوي مواكبا للظاهرة اللغوية.

2. في مفهوم الاستقراء:

1.2 الاستقراء لغة واصطلاحا:

تذكر معاجم اللغة مدلول الاستقراء في مادة(قري) فمنه " قروت قَرَوْتُ الْبِلَادَ قَرْواً وقَرَيْتُها قَرْياً واقْتَرَيْتها واسْتَقْرَيتها إذا تَتَبَّعْتَهَا تَخْرُجُ مِنْ أَرض إِلى أَرض"[1] ومنه أيضا قول الأصمعي: "قروت الأرض قرية بعد قرية إذا تتبعت ناسا بعد ناس فأنا أقروها"[2]

والمعني اللغوي من النصين السالفين هو التتبع الذي يراد به معنى الإحصاء والحصر ، يؤكد هذا صاحب اللسان بقوله:" قَرَوْت بَنِي فُلَانٍ واقْتَرَيْتهم واسْتَقْرَيتهم: مَرَرْتُ بِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا، وَهُوَ مِنَ الإِتباع" [3]؛ وهو ما جاء في شمس العلوم بأن الاستقراء من:" استقرى البلادَ: أي تَتَبَّعها قريةً قرية."[4]

وإن كانت المعني اللغوي قد تطورت دلالته كما تظهر هذا التطور معاجم اللغة المتأخرة التي أضافت لهذا المعنى الذي ارتكزت عليه معاجم اللغة في العصور الإسلامية الأولى إلى معاني أخر حفلت بها المعاجم المعاصرة مما يؤكد تبلور المفهوم العام للفظ الاستقراء، وقد جاء في معجم الصواب اللغوي في معنى الاستقراء بأنه:" استقرأه: طلب إليه أن يقرأ، وأما استقرى فورد فيها بمعنى تتبع، ولكن ذكر المصباح وغيره استعمال «استقرأ» المهموز بهذا المعنى أيضا، فقد جاء فيها: «استقرأت الأشياء: تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها»، وفي مقدمة ابن خلدون: «استقرئ ذلك، وتتبعه في الأمم

السابقة»"[5]، وفي تكملة المعاجم العربية أضيف لهذا المعنى معان أخر وهي: بحث ، واستنتج.

ومهما يكن من أمر فإن دلالة هذا اللفظ كما توحي بها أصل الكلمة (قري) عند المعجميين هي التتبع الذي يستوفي حدود التتبع المقصود وذلك إشارة صاحب اللسان بقوله : "واحدا واحدا" كأنه يقصد إلى الإحصاء أو الحرص في ملاحظة المتتبَّع في كلِّ أمره.

الاستقراء في الاصطلاح:

احتلفت دلالة الاستقراء عند العلماء المسلمين فالجرجاني يضع تعريفا للاستقراء بقوله:" الاستقراء: هو الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال: في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا: استقراء؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفًا لما استقرئ "[6] والجرجاني يحدد تعريفا علميا للاستقراء بوصفه أداة إجرائية لرصد الظواهر أيا كان نوعها بل ويعمد إلى تصنيفه إلى صنفين هما:

1. الاستقراء التام أو الكلي.
2. الاستقراء الناقص أو الجزئي.

ثم يميز بين الاستقراء والقياس وذلك لقيام الثاني على الأول ولتبعية الأحكام للقياس الناتج عن الاستقراء.

وتعريف الجرجاني تعريف علمي إجرائي يؤطر للاستقراء ويوضح منهجه، وهو التعريف ذاته الذي ساقه السيوطي حين قال:" الاسْتقراءُ: الحكم على كلي لوُجُوده فِي أَكثر جزئياته."[7] والسيوطي لم يحد عن تعريف الجرجاني السالف قيد أنملة.

بينما يفصل الكفوي هذا التعريف الاصطلاحي ويحدد جزئياته فالاستقراء عنده هو:" هُوَ تتبع جزئيات الشَّيْء فالتام مِنْهُ: هُوَ الاستقراء بالجزئي على الْكُلِّي نَحْو: (كل جسم متحيز) فَإِنَّهُ لَو استقريت جَمِيع جزئيات الْجِسْم من جماد وحيوان ونبات لوجدتها

متحيزة؛ وَهَذَا الاستقراء دَلِيل يقيني فَيُفِيد الْيَقِين [لَكِن لَا دَائِما فِيمَا هُوَ الْمَشْهُور كَقَوْلِهِم: الْقيَاس يُفِيد الْيَقِين]" [8]، ويعد الكفوي الاستقراء دليلا يقينا ، ويقسمه إلى تام وناقص ، فالتام ما كان دليلا يقينا، أما الناقص هو الدليل الظني ولا يفيد غير الظن ، ولهذا يلحقه الفقهاء بباب القياس" وَيُسمى النَّاقِص عِنْد الْفُقَهَاء إِلْحَاق الْفَرد بالأغلب، والاستقراء بجزئي على جزئي هُوَ تَمْثِيل يُسَمِّيه الْفُقَهَاء قِيَاسا، وَهُوَ مُشَاركَة أَمر لأمر فِي عِلّة الحكم"[8].

ويبدو أن الكفوي حمل الاستقراء على باب الأدلة ونسب ذلك للفقهاء من الأصوليين، بل هو من باب الحجاج عند المناطقة كما يذكر هذا النكري بقوله:" الاستقراء: فِي اللُّغَة التفحص والتتبع وَفِي اصْطِلَاح المنطقيين هُوَ الْحجَّة الَّتِي يسْتَدلّ فِيهَا من استقراء حكم الجزئيات على حكم كليها فَإِن كَانَ اسْتِدْلَال فِيهَا من استقراء حكم جَمِيع الجزئيات فالاستقراء تَامّ وَإِلَّا فناقص وَتَسْمِيَة الْحجَّة الْمَذْكُورَة بالاستقراء لَيْسَ على سَبِيل الارتجال أَي بِلَا مُلَاحظَة الْمُنَاسبَة بل على سَبِيل النَّقْل وملاحظة الْمُنَاسبَة كَمَا لَا يخفى"[9] وقد جمع التهانوي نثار هذه الأقوال والحدود فيذكر المعنى اللغوي للكلمة ثم يأتي بالحدّ المنطقي لها عند المنطقيين الذي هو: " وعند المنطقيين قول مؤلف من قضايا تشتمل على الحكم على الجزئيات لإثبات الحكم الكلّي. وقولهم الاستقراء هو الحكم على كلّي لوجوده في أكثر جزئياته، وكذا قولهم هو تصفّح الجزئيات لإثبات حكم كلّي لا يخلو عن التسامح لأن الاستقراء قسم من الدليل فيكون مركّبا من مقدمات تشتمل على ذلك الحكم والتصفّح، فالأول تعريف بالغاية المترتبة عليه، والثاني تعريف بالسبب، والمراد بالجزئي الجزئي الإضافي. ثم الاستقراء قسمان: تام ويسمّى قياسا مقسّما بتشديد السين المكسورة، وهو أن يستدل بجميع الجزئيات ويحكم على الكل وهو قليل الاستعمال ... وهو يفيد اليقين. وناقص وهو أن يستدل بأكثر الجزئيات فقط ويحكم على الكلّ وهو قسيم القياس، ولذا عدّوه من لواحق القياس وتوابعه، وهو يفيد الظن "[10]

وعلى أية حال فإن الاستقراء هو التتبع لغرض البحث والإحصاء والاستقصاء فتعريف الاستقراء بالتتبع وحده غير ذي جدوى لهذا أكد المعجميون على توضيح نمط هذا التتبع بحيث يكون شاملا فهو يشبه الإجراء الإحصائي الذي ينمّ، بوجه ما، على دقة في الرصد والمتابعة.

وقد أبانت أيضا تطورا ملحوظا في دلالة لفظ الاستقراء الذي أفضى إلى المدلول المنطقي له من كونه أصبح وسيلة لرصد الظاهرة إما رصدا كليا أو رصدا جزئيا فإن كانت الرصد كليا ترتبت عليه احكام عامة وأخرى أكثر اختصاصا؛ أمّا إذا :ان هذا الاستقراء جزئيا أو ناقصا فإنه يشبه القياس ويصبح استقراء قاصرا لا يؤدي مؤدى الاستقراء الكامل .

2.2 مفهوم الاستقراء في الفكر اللغوي الإسلامي:

استعمل اللغويون الاستقراء وسيلة يحاولون م خلالها تقصّي الظاهرة اللغوية، والإضافة إليها عن طريق رصدها ثم نظمها في كليات ثم جزئيات ثم القياس ووضع الأحكام فقد ذكر أبو حيان ممارسة الاستقراء من قبل اللغويين بمدارسهم المختلفة فقال:" وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون، فوجب المصير إلى ما استقروه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"[11]، وقد رد على ابن خروف قوله بعمل الثالث في باب التنازع بأن صنيعه ذاك ناتج عن استقراء ناقص مما يدلل على معرفتهم أقسام الاستقراء وتطبيقهم له.

وأفادت كثير من النصوص التي نقلت عن بعض اللغويين توظيفهم الاستقراء في سبيل الحصول على أحكام عامة أو خاصة في قضايا ومسائل لغوية,

وكان تطبيق الاستقراء عند اللغويون يقوم على تتبع الظاهرة المرصودة ثم وضع استنباط الأحكام سواء أكانت تلك الأحكام جزئية أم كليّة ، فالاستقراء هو دليل وحجة يستعملها اللغوي لوضع حكم أو لرفضه؛ وللاستقراء قوانينه المنطقية المتعلقة به إجرائيا وهي مشابهة لقوانين الاستقراء التي استعملها اللغويون العرب مما أكد شبهة التأثر بالمنطق اليوناني عند بعض الباحثين[12]، والسؤال هنا: هل الاستقراء اللغوي قائم على

النحو الأرسطي كما زعم البعض أم أن الاستقراء اللغوي العربي له أساليبه ووسائله القائم عليها والمتعلقة به؟ وهل هذا التأثر المنطقي أسهم في تجديد الفكر اللغوي والإضافة إليه بم لا يطغى على الأدوات الطبيعية المستعملة في تقعيد علوم العربيّة كما في غيرها من اللغات الإنسانية؟

اللغة ظاهرة طبيعية لها جانبها الحسي الذي يجعل منها مادة صالحة للتتبع والفحص لغاية وضع قوانين لها وهذا أمر تشترك فيه كل اللغات بلا ريب، ولما كانت العربيّة أحد هذه اللغات فينبغي، أيضا، أن تكون لها قوانينها الخاصة التي تفرضها طبيعتها التي وضعت عليها ولكل لغة منطقها مهما تهيأت لها أسباب التأثر بغيرها من اللغات والعلوم الطبيعية، وقد كان الاستقراء اللغوي عند العرب سابقا لترجمة المنطق الأرسطي " أي قبل ترجمة كتب أرسطو المنطقيّة على يدي ابن المقفع ـ إن صحّ الخبر ـ تدحض إحدى دعاوى الأثر اليوناني في الدرس النحوي من خلال الفرق الزمني الواضح بين العملين"[13]

وإذا كان الأمر ذاك هل اختلفت الطرائق المستخدمة في الاستقراء اللغوي العربي وعلام اعتمدت؟

حقيقة كان اللغويون ،وأمام فكرة قداسة اللغة التي استمدتها العربيّ′ من القرآن الكريم، ينظرون للغة بأنها السبيل لفهم القرآن الكريم والتّفقه فيه، وكان لازما عليهم تتبع معانيه وغريبه ومشكله ومجازه ولم يكن ينبغي لهم ذلك إلى من خلال الإحاطة بلغات العرب كافة وتتبعها وتبيان ما فيها من ظواهر وفروق؛ ولقد كانت الحاجة الطبيعية لدراسة اللغة لتتبع غريب القرآن لكي يسهل تفسيره ومعرفة معانيه،

فقد حثّ عمر بن الخطاب ،رضي الله عنه، على تعلم العربية بقوله:" تعلّموا العربية فإنها من دينكم" [14]، كما ورد عن ابن عباس قوله: "إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب "[15] هذا القول الذي كان بمثابة الحض على تتبع اللغة واستقرائها وهو ما قام به اللغويون من العرب والمسلمين حينها، مما يؤكد أن الاستقراء اللغوي العربي دعت إليه حاجة دينية في بادئ الأمر ثم تطور هذا الاستقراء حين اهتم اللغويون باللغة كونها لغة ليصبح استقراء غايته اللعة في ذاتها.

وأمام الرغبة في تعلّم العربيّة التي يظللها الإيمان بالدين الجديد انطلق مفسرو القرآن الكريم والقراء للبحث عن تفسير لآي القرآن التي أشكلت معانيها وهو ما يمكن ملاحظته في كتاب كمعاني القرآن للفراء أو إعراب القرآن للزجاج أو إعرابه للنحاس، وقد حدد اللغويون قبائل بعينها يأخذون منها اللغة لما عرفوا به من قوة الملكة ونقاء اللسان مما يشوبه م الاختلاط الذي يؤدي إلى اللحن.

فلم يكن الاستقراء اللغوي عند العرب مرتبطا في بدايته بالمنطق الأرسطي وإنما دعت إليه الحاجة إلى تفسير القرآن الكريم وفهم معانيه واستجلاء دلالة غريبه، ويجب التفريق بين منطق اللغة والمنطق الأرسطي؛ فمنطق اللغة هو:" التفكير المنظم في تناول مظاهرها وعاصرها وتفصيل فصائلها وأنواعها، أما الآخر فيقصد به المصطلح الأوروبي logic الأول مقبول ؛ لأنه وسيلة لغوية أصيلة، والآخر مرفوض لأنه تطفل خارجي، الأول هدفه التوضيح والإبانة، والأخير يؤدي إلى الاضطراب والجدل الذهني، الأول مفيدا نافع في دراسة اللغة، أما الآخر فلا فائدة فيه و لا نفع منه في تلك الدراسة"[16].

مهما يكن رأي دكتور محمد عيد مجحفا تجاه تطبيق المنطق الأرسطي على اللغة العربية فإنه لا يمنع من الاتفاق معه أن اللغوون استعملوا المنطق الطبيعي للغة في بداية وضع أسس علم العربيّة حتى تطور معهم فهم العلوم وتأثر علوم اللغة بالمنطق الأرسطي كما تأثرت بمعطياته العديد من العلوم.

وعلى أية حال فإن اللغويون تتبعوا ظواهر العربيّة ومعانيها ومسائلها بالشكل الذي يؤكد استعمالهم للاستقراء في صورته الطبيعية الأولية قبل أن يحدد ملامحه وقوانينه النظر المنطقي، وأهم أسس هذا الاستقراء:

- البيئة اللغوية، ويمكن أن تكون شخصا أو قبيلة أو مكان.
- تحديد المسألة اللغوية أو الظاهرة المستقراة.
- وصف الظاهرة اللغوية وفق نتائج هذا الاستقراء.

3. الاستقراء وجمع اللغة العربية:

أطلق بعض الباحثين على ظاهرة الاستقراء اللغوي جمع اللغة وكان الأحرى أن يطلق عليه استقراء على النّحو الذي ذكره النحاة في حد النحو حين قالوا هو:" النحو في الاصطلاح هو: العلم لمستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[17]، ولم تشر المصادر لجمع اللغة سوى بمصطلح الرحلة إلى البادية التي تشير إلى البيئة اللغوية التي تشكل تمثل عينة الاستقراء، وجعل اللغويون البادية العربية محصنة ضد ظاهرة اللحن التي نظر لها اللغويون على أنها مؤثر سلبي في نتائج الاستقراء وأمام هذه النظرة انحصر الاستقراء في بيئات لغوية معينة بل وحدد لهذا الاستقراء زمانا فيما أطلق عليه الحد الزماني والمكاني لجمع اللغة.

ذكر الفارابي في كتابه الحروف الحد الزماني والمكاني لاستقراء اللغة[18] في إشارة منه إلى بيئات النقل التي تم استقراء اللغة منها، وهذا النص ذكره السيوطي في الاقتراح[19] ، وكان الفارابي يصف حالة الاستقراء اللغوي وذلك من خلال تتبعه للواقع اللغوي من مؤلفات وعلماء وكان هذا الحد، الذي ذكره، نتيجة تلك المتابعة بل هو وصف دقيق للبيئات اللغوية التي استمد علماء اللغة منها آنذاك، والواضح أنها بيئات محددة اختيرت لشروط تتوفر فيها منها:

1. التّبدّي[20].
2. البعد الجغرافي عن الأمم المجاورة للعرب.
3. نقاء الملكات وصفاؤها.

واكتسبت هذه البيئات بتوافر هذه المقوّمات حصانة عند اللغويين من الخطأ واللحن بل أصبح هناك أعلام بأعينهم يتتبعونهم ويأخذون عنهم قد عمدوا إلى تجربتهم في احتفاظهم بقوة الملكة إشارة منهم إلى أمكان تبدلهما أيضا ومن هؤلاء أبي خيرة الذي ذكر خبره ابن جني في مسألة نصب المؤنث فقال:" سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عرقاتهم, فنصب أبو خيرة التاء من "عِرقاتهم ", فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك"[21]، وقد فسر ابن جني هذا التبدل والضعف الذي وصفه أبو عمرو بن العلاء باللين بقوله:" وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر فإما أن يكون سمع النصب

من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيته وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها، ويجوز أيضًا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ: {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} بالنصب, قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابقٌ النهارَ, فقلت له فهلا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن أي أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر، ولا تستنكر إعادة الحكاية, فربما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها"[22].

وأخذهم اللغة عن رجال عرفوا بقوة الملكة منه ما ذكره الأنصاري حين قال:" زعم أبو زيدٍ قال قال منتجع كمء واحد وكمأة للجميع, وقال أبو خيرة كمأة للواحدة وكمء للجميع فمر رؤبة بن العجاج فسألوه فقال كمء وكمأة كما قال منتجع"[23]

ولم يذكر كثير من النحاة هذا الحدّ بشكل يؤكد أن النحاة تعرفوا عليه وطبقوه في استقراء اللغة ولكن كانت لهم إشارات إلى القبائل التي أخذ عنها كما وجد في مؤلفاتهم وهو الأمر الذي يحتاج استقراء م الباحثين، فسيبويه مثلا بم يأت على ذكر لقبيلة (لخم) وورد ذكر (جذام) في مسألة صرف المؤنث المجازي إذا كان علما لقبيلة[24]،أما لخم فقد ورد ذكرها في كتب النحاة في مسألة التقاء الساكنين ونقل حركة الحرف الساكن للحرف الساكن الذي يسبقه للدلالة على الحركة المحذوفة ولغة لخم النقل إلى المتحرك وهو قول الشاعر:

(منْ يأتمِرْ للحوم فِيمَا قَصدُهُ ... تُحْمدْ مسَاعيه ويُعْلَمْ رشَدُهُ)[25].

وهو قول نقله أئمة النحو عن ابن مالك و قد أكد السيوطي ذلك بقوله:" ونقل ذلك أبو حيان في (شرح التسهيل) معترضا به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم وقال: " ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن "[26]، ولم ينقل عن (نمر) أية لغة سوى قولهم في النسبة إليها، أما قبيلة (تغلب) فقد جاء في الارتشاف في لغات (لدن) قوله:" فإن وليت ساكنًا غير الياء ضمت نحو: منه وعنه، ومن لدنه، ولم يضربه، وكذلك في التثنية والجمع نحو: منهما، ولم يضربهما ومنهم، ولم

يضربهم، ومنهن ولم يضربهن، وبنو تغلب يقولون: منهم بكسر الهاء، وما أدرى هل يطردون ذلك في نحو: منه، ومنهما ومنهن، ولا إذا كان ساكنًا غير الياء وقال الفراء: هي لغة مرفوضة[27]،وذكر أيضا:" والفعل المبني للمفعول ثلاثي وأزيد، الثلاثي صحيح مطلقًا، ومعتل ومضعف: الصحيح ماض وغيره، الماضي يضم أوله، وما قبل آخره مكسور نحو: ضرب، ويجوز تسكين المكسور فتقول ضرب كما تقول: لو عصر منه البان والمسك انعصر وهي لغة عن تميم، وقال الخفاف: فاشية في لغة تغلب بنت وائل"[28]، مع استشهادهم بشعرائهم ولا يمكن الجزم بأنها في مواضع لغوية للحاجة لاستقراء مثل هذا.

وعن قضاعة نقلوا لغتهم العجعجة وهي قلب الياء جيما[29]وكذلك ما نقل عن أبي عمرو من قوله:" قال أبو عمرو: ولغة قضاعة تجعل مكان السين تاء تقول: أعوذ برب النات ملك النات، لأن مخرج السين والتاء واحد"[30]، ونقل أبو حيان من لغاتهم قوله:" وقالوا: أنا بالألف في الوقف، وأنه بالهاء، وأجاز بعضهم في الوقف أن تسكن النون، قيل: ولم يسمع الوقف على أنا بسكون النون يعني في لغة من فتح النون وإن كان ذلك في لغة قضاعة يقولون: أن قائم وصلا، ويقفون عليه أن"[31] كما استشهدوا بشعرائهم أيضا، أما غسان فقد ذكروا لها مسألة في أي الموصولة وهو ما رواه أبي عمر الجرمي بقوله:" خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول ضربت أيهم أفضل قلنا هذا يدل على أنه ما سمع أيهم بالضم وقد سمعه غيره

والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد:

- (إذا ما أتيت بني مالك ... فسلم على أيهم أفضل)"[32] ، ووصفه الأنباري بالصحة من حيث اللغة بقوله:" برفع أيهم فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها"[33].

وإن كان أمر الاستدلال بهذه القبائل واقعا على قلته فالمرجح أن اللغويون استدلوا بهم عند ذكر ظواهر عامة في لهجاتهم كعجعجة قضاعة مساواة لها بالقبائل التي أخذت عنهم اللغة كتميم التي عرفت ، وربما كانت المشقة في الترحال مانعة للغويين أن يستقروا

لغة تلك القبائل إلا ما جاء على ألسنة شعرائها لا شهرتهم لديهم ، والغالب أن العامل الجغرافي كان سببا في قلة استقراء لغاتهم أو ندرته.

على أن هذا الحد ارتبط بابن هرمة[34] ذكر اللغويون أنه آخر المستشهد به من الشعراء إذ يمثل الحد الزماني والمكاني للاستشهاد وصار من أتى بعده من الشعراء مولدا وهو ما تؤكده متون اللغة.

وأثّر هذا الحد ، كثيرا، في الاستقراء ورصد تطور استعمال اللغة لما اتضح من التزام كثير من النحاة به من خلال مؤلفاتهم وكذلك اللغويين الذين لم يهتموا سوى برصد اللغة المسموعة في بيئات قد حددت بهذا الحدّ وذلك في القرون الأربعة الأولى، ولم يكن هذا الأمر على إطلاقه في العصور المتقدمة إذ أفصحت كثير من المؤلفات عن حرص اللغويين والنحاة على تتبع اللغة ورصد ما طرأ عليها من ظواهر كالدخيل والمعرّب ذلك في كتب لحن العامة وكتب الفروق وكتب تقويم اللسان الأفعال التي تعد مرآة لاستقراء غير ناقص.

1.3 الاستقراء عند المعجميين:

قامت صناعة المعاجم على استقراء قام به المعجميون من اللغويين كما جاء في مقدمات كتبهم فالزمخشري مبينا مصادر كتابه أساس البلاغة واصفا إياه بقوله:" وهو كتاب لم تزل نعام القلوب إليه زفافة، ورباح الآمال حوله هفافة، وعيون الأفاضل نحوه روامق، وألسنتهم بتمنيه نواطق، فليت له العربية وما فصح من لغاتها، وملح من بلاغاتها، وما سمع من الأعراب في بواديها، ومن خطباء الحلل في نواديها، ومن قراضبة تجد في أكلائها ومراتعها، ومن سماسرة تهامة في أسواقها ومجمعها، وما تراجزت به السقاة على أفواه قلبها، وتساجعت به الرعاة على شفاه علبها، وما تقارضته شعراء قيس وتميم في ساعات المماتنة، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل في أيام المفاتنة؛ وما طولع في بطون الكتب ومنون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة، وجوامع كلم في أحشائها مجتنة"[35].

ثم يضيف إلى خصائص الكتاب قائلا:" ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين وانطوى تحت استعمالات المفلقين، أو ما جاز وقوعه فيها، وانطواؤه

تحتها، من التراكيب التي تملح وتحسن، ولا تنقيض عنها الألسن، لجريها رسلات على الأسلات، ومرورها عذبات على العذبات"[36]

مصادر الاستقراء عند المعجميين:

اختلفت مصادر الاستقراء عند المعجميين ولكنها أجمعت على الآتي:

- السماع عن العرب.
- المتون والمؤلفات اللغوية عامة.
- كتب المعاجم السابقة.

لم يذكر غالب المعجمين الاستقراء بلفظه لكنهم ذكروا مصادر نقلهم وهي كلام العرب:" هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصريّ رحمة الله عليه من حروف: أ، ب، ت، ث، مع ما تكمَّلَت ، به فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء. أراد أن تَعْرِفَ به العربُ في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذُّ عنه شَيْء من ذلك"[37]، ويقول الجوهري في خطبة كتابه:" أما بعد فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة، التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطا بمعرفتها، على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، في ثمانية وعشرين بابا، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا: على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة، في ديارهم بالبادية"[38]، والمشافهة عندهم هي النقل أو الاستقراء الذي قام المعجميون العرب في رحلتهم إلى البوادي يسمعون من أهلها.

وقد ذكر الأزهري تتبعه وتقصيه لغات العرب في معجمه فقد جمع:" فِي هَذَا الْكتاب من لُغَات الْعَرَب وألفاظها، واستقصيتُ فِي تتبُّعٍ مَا حصَّلت مِنْهَا، والاستشهاد بشواهد أشعارها الْمَعْرُوفَة لفصحاء شعرائها، الَّتِي احتجَّ بهَا أهل الْمعرفَة المؤتمنون عَلَيْهَا، خلالٌ ثلاثٌ، مِنْهَا تَقْيِيد نكتٍ حفظتُها ووعيتُها عَن أَفْوَاه الْعَرَب الَّذين شاهدتهم وأقمت بَين ظهرانيهم سنيَّات، إِذْ كَانَ مَا أثبتَه كثيرٌ من أئمةِ أهل اللُّغَة فِي الْكتب الَّتِي ألّفوها، والنوادر الَّتِي جمعوها لَا ينوبُ منابَ الْمُشَاهدَة، وَلَا يقوم مقَام الدُّربة وَالْعَادَة"[39].

2.3 الاستقراء عند النحاة:

ذكر النحاة النحو أن النحو علم نابع من استقراء كلام العرب وعليه وضعت أقيستهم التي قام عليها، وحيث أن النحو علم لم يكتف فيه بالنقل عن العرب بل ارتبط بالأدلة والبرهنة والقياس شأنه شأن الفقه فكان قريبا للمنطق، وتأثر به في تطبيق أحكامه فصار المنطق مكملا للنحو وشارحا لكثير من غوامضه[40]؛ بل وصار في مرحلة من مراحل التأليف مهيمنا عليه.

وطبّق النحاة الاستقراء الناقص في مسائل نحية فتجد النحوي يصرح باستعماله الاستقراء في مسالة بعينها يستقريها منفردة بذاتها مما يوحي بوجود نمطين من الاستقراء الأول استقراء كلي قام به لغويون من أمثال ابي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي زيد الأنصاري استقراء ناقص قام به لغويو ن نحويون في استعمال الاستقراء في مسائل أشكلت وغمضت عليهم ، وقد صرح اللغويون بوجود الاستقراء في كتبهم سواء في حد النجو ،الذي سبق ذكره، بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، أو التصريح به في مواضع أخر ففي باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجة يقول ابن جني:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[41].

ويبدو أن الاستقراء كان معلوما لغالب النحاة معمولا به قال أبو حيّان:" وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون، فوجب المصير إلى ما استقروه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"[42]، وميّز أبو حيّان بين شكلين من أشكال الاستقراء بقوله:" وإذا تنازع ثلاثة، وهو أكثر ما سمع في هذا الباب، وزعم ابن خروف، وتبعه ابن مالك أنه يكون العمل للثالث، ويلغى الأول والثاني، وادعى ابن خروف أنه استقرى ذلك في الكلام

فوجده مثل ما قال، واستقراؤه استقراء ناقص، وقد جاء إعمال الأول، والإضمار في الثاني، والثالث"[43]

وقد تكون الإشارة للاستقراء يلفظ يحصى وهو قول الأنباري عن حذف حرف العلة:" قوله: "تفدِ نفسك /كل نفس" لم تُحذف الياء للجزم بلام مُقَدَّرة، وإنما حُذفت الياء للضرورة، واجتزاء بالكسرة عن الياء، وهو في كلامهم أكثر من أن يُحصَى"[44]، وتستعمل كلمة "ما لا يحصى" مرادفة لمعنى الكثرة أيضا ومنه قول المبرد:" أعراب وأعاريب وَمَا كَانَ على (فعول) للْوَاحِد فقولك: سدوس للطيلسان الْأَخْضَر وَمَا كَانَ من هَذَا مصدرا أَكثر من أَن يُحْصى؛ نَحْو: قعدت قعُودا، وَجَلَست جُلُوسًا، وَسكت سكُوتًا"[45].

أشكال الاستقراء عند النحاة:

أولا: استقراء كليّ قائم على استقراء كلام العرب ومنه ما ذكره الرضي بقوله:" أخذا من استقراء كلامهم"[46] ، وهي عبارة تكررت في كافيته، أو يقول:" هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم"[47].

ثانيا: استقراء جزئي قائم على استقراء مسألة بعينها وهو قول النحوي :" استقريت" ذكر هذا أبو حيّان قائلا:" وكأين تكون مبتدأة، ولم تجيء في القرآن، إلا مبتدأة، أو سائغًا فيها النصب على الاشتغال وقد استقريت جملة مما وردت فيه مبتدأة، فوجدت خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بماض، أو بمضارع، أو جارًا ومجرورًا ولم أقف على كون خبرها يكون اسمًا مفردًا، ولا جملة اسمية، ولا فعلية مصدرة بمستقبل"[48].

فمن الاستقراء الجزئي ما جاء عن ابن مالك في أنواع التوابع فهي:" النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل, ودليل الحصر الاستقراء"[49]، وهو هنا يجعله دليلا على صحة ما ذهب إليه غي تقسيم التابع، وكذلك فعل حين عدّد حروف الإبدال " وقال ابن الحاجب: وهو وهم؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال، كقولهم: زِرَاط وزَقْر، في صراط وصقر، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فإن أورد "اسمع" ورد "اذّكر واظّلم"؛ لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال المجرد، قال ابن الخباز: وتتبعتها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشرة، وجمعها في قوله: استنجده

يوم صال زط، قلت: لا طريق إلى حصرها إلى الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون "حرفا""[50]

واستعمل الرضي الاستقراء الجزئي بقوله: "وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها، كباهلة، وتغلب، وبغداد، وخراسان ونحو ذلك ، وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء"[51].

ومن المسائل الي استعمل فيها الرضي الاستقراء دليلا:

1. باب التنازع،" وقال الكوفيون: إعمال الاول أولى لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتاج الثاني، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم."[52]

2. استخدم الاستقراء دليلا في مسألة نيابة الحال عن الظرف القائم مقام الخبر في قولك: ضربي زيد إذا كان قائما" وهو قوله:" فان قيل: لم لا تكون " كان " المقدرة ناقصة، وقائما خبرها ؟ قيل: لان مثل هذا المنصوب، أي الذي يجئ بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون إلا نكرة، لم يسمع مع كثرته إلا كذا فلو كان خبر" كان " لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء، هذا ما قيل، وفيه تكلفات كثيرة "[53]. وقال أيضا عن أي الموصولة:" أنه لم يسمع مع الاستقراء نحو: أيهم جاءك فاضرب، بنصب (أيهم)، وإن قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلماته، كما هو مذهب سيبويه، فكلماته، إذن، معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده أبدا، سواء كانت مرفوعة، أو منصوبة، إذ حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر، كما يجيئ في قسم الأفعال، وذلك عند البصريين"[54].

وفي نصّيه إشارة إلى ارتباط السماع بظاهرة الاستقراء وهو الصواب كون السماع هو وسيلة الاستقراء عند اللغويين في رحلتهم لجمع من البوادي العربيّة التي أُلفِت وتعارفوا عليها، والاستقراء عندهم يسبق كلّ أدلة النحو والفقه في أصول النحو:" وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك, ودونها الاستقراء والاستحسان, وعدم النظير, وعدم الدليل"[55]

3. وجعل السيوطي الاستقراء دليلا على التقسيم الثلاثي للكلمة حين أنكر وجود قسم رابع سماه الخالفة[56]،الخالفة مصطلح ذكره أبو حيان في الارتشاف ونسبه للمتأخرين من النحاة "ذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروفًا، فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، ويسميها خالفة" [57].

ومما سبق يتبيّن أن الاستقراء في اللغة مرّ بمرحلتين فالأولى: قام فيها اللغويون بجمع اللغة في استقراء عام كلي ثم دونت اللغة في متون ومؤلفات، وفي الثانية: قام اللغويون بدراسة المادة المجموعة والنظر فيها ووضع أحكامها الجزئية فيما عرف بالاستقراء الجزئي، ولم يتوقف الاستقراء في تلك المرحلة فقد يلجأ النحوي أو اللغوي إلى الاستقراء حين تدعو الحاجة إليه وكما بدأ الاستقراء بالرحلة إلى البادية وكتب خلق الإنسان والأنواء وغيرها حتى استوى الاستقراء بالمعاجم اللغوية فقد استمر هذا الاستقراء اللغوي حيث تعدّ مؤلفات مثل: درة الغوّاص في أوهام الخواص، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وكتب الأفعال ككتاب الأفعال لابن القوطية وغيرها شكلا آخر من أشكال الاستقراء.

4- خاتمة:

عرف العرب الاستقراء بوصفه طريقا لجمع اللغة ونقلها فبانت ملامح هذا الاستقراء الطبيعي لأي لغة في متون اللغويون وأفصحت عن وجود:

1. شكلين من الاستقراء الأول استقراء كلي نشأ مع نشأة علوم اللغة، والثاني جزئي ارتبط باستقراء الظواهر الجزئية التي كان لابد من استقرائها لوضع الأحكام اللغوية بعامة.

2. ارتبط الاستقراء بحدّ مكاني وزماني طبّقه اللغويون دون ذكره مباشرة لكن أفصحت عنه إشارات عامة في كتب اللغة ومتونها.

3. استمر الاستقراء عند العرب لقرون تجاوزت هذا الحد في كتب المعاجم والمعاني والأخبار والأدب، وكتب فقه اللغة التي تنبئ عن استقراء جديد لم تستبن ملامحه بعد.

وأمام هذا الكمّ من التراث اللغوي الذي لا يحتمله وريقات هذا البحث نقترح أن تستكمل هذه الدراسة بمتابعة تطور الاستقراء في بعد القرن الرابع الهجري، ودراسة الاستقراء في كتب الأدب والبلاغة والأخبار.\

المراجع والمصادر

1. أبو حيان ،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/1، 1418 هـ - 1998 م.

2. أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ،الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008

3. الإستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي 686 هـ، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: محمد نور الحسن -المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف -المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

4. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

5. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، أسرار العربية، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999.

6. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف - ، الناشر: دار الفكر – دمشق.

7. الأنصاري ، أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة ، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، 1401 هـ - 1981 م.

8. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ). الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4.

9. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

10. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

11. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

12. ابن عصفور، علي بن مؤمن 669هـ، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، ط/1، 1973م.

13. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، عيون الأخبار، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، تاريخ النشر: 1418 هـ

14. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)،موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م.

15. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

16. الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ- 1987 م.

17. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: 538هـ)أساس البلاغة،

تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م .

18. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ -1988 م.

19. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.

20. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م.

21. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الكتاب: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004 م.

22. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

23. المبرد، المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

24. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، ط/1، 1428هـ -2008م.

25. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)،الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

26. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، 1989م.

27. نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.

28. الفارابي، أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط/2، 1990م.

29. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

30. اليمني ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: 573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية). الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

الهوامش والاحالات

(1) ابن منظور، اللسان، ج/15، ص157

(2) المصدر نفسه، ج/15، ص.157

(3) المصدر نفسه، ج/15، ص157

(4) الحميري، شمس العلوم، ج/8، 5468.

(5) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج/1،ص115

(6) الجرجاني، التعريفات، ص18

(7) السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص126.

(8)) المصدر نفسه، ج/1،ص 106.

(9)) دستور العلماء، ج/1، ص72.

(10))التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج/1، ص172.

(11))أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج/2، ص714.

(12)) ينظر.

(13)) أدهم حموية، الأسس المنطقية للاستقراء النحوي، ص142.

(14)) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج/1،ص412.

(15)) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج/2، ص261.

(16)) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص60،61.

(17))ابن عصفور، المقرب، ج/1، ص 45.

[18]) الفارابي، كتاب الحروف، ص147.

[19])السيوطي، الاقتراح، ص91.

[20]) ينظر: الفارابي، كتاب الحروف، ص137،146،145.

[21])ابن جني، الخصائص، ج/1، ص385.

[22]) ابن جني، الخصائص، ج/1، ص385" نص طويل سقناه للفائدة".

[23]) النوادر في اللغة، ص514.

[24]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج/3،ص 248 وذلك قول الشاعر: نبا الخزُّعن روح وأنكر جلده...وعجّت عجيجا من جذام المطارف.

[25]) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج/3، ص435، والشاعر: هو:

[26]) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو،ص93.

[27])أبو حيان، الارتشاف، ج/2، ص918.

[28]) المصدر نفسه، ج/3، ص1340.

[29]) المصدر نفسه، ج/1، ص331.

[30])المصدر نفسه، ج/1، ص322.

[31]) المصدر نفسه، ج/2، 824.

[32])الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج/2،ص715.

[33]) المصدر نفسه، ج/2، ص715.

[34]) هو إبراهيم بن هرمة شاعر مخضرم عاصر الدولتين الأموية والعباسية.

[35])الزمخشري، أساس البلاغة، ج/1، ص 15.

[36]) المصدر نفسه/ ج/1، ص15.

[37])الفراهيدي، العين، ج/1، ص47.

[38])الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج/1، ص33.

[39])الأزهري، تهذيب اللغة، ج/1، ص7.

[40]) تنظر كتب ابن الحاجب الكافية والشافية.

[41])ابن جني، الخصائص، ج/1، ص190.

[42])أبوحيان، الارتشاف، ج/2، ص714.

[43]) المصدر نفسه، ج/4،ص2146.

[44])الأنباري، أسرار العربيّة، ص229.

[45])المبرد، المقتضب، ج/3، ص329.

[46]) شرح الرضي على الكافية، ج/1، ص117، 122 ، ص277.

[47]) ينظر: المصدر نفسه، ج/3، ص239.

[48])أبو حيان، الارتشاف، ج/2، ص791.

(49))المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج/2، ص945.

(50))المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ، ج/3، ص1563.

(51))الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج/1، ص139.

(52)) المصدر نفسه ،ج/1، ص205.

(53)) المصدر نفسه، ج/1، ص279.

(54)) المصدر نفسه، ج/3، ص163.

(55))السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص26.

(56)) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج/1، ص25.

(57)أبوحيان،الارتشاف،ج/5، ص2289.